

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم المعلومات المرفقة المعنونة "الموارد المائية أساس التنمية المستدامة والتقدم" عن التدابير التي اتخذتها جمهورية أوزبكستان لضمان الاستخدام الرشيد لمصادر مياه آسيا الوسطى، وعن المؤتمر الدولي المتعلق بموضوع "في سبيل المنتدى العالمي السادس للمياه - العمل المشترك من أجل الأمن المائي"، الذي عقد في طشقند يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، بدعم من مجلس المياه العالمي، في إطار العملية العالمية للتحضير للمنتدى العالمي المقبل للمياه، الذي سيعقد في مرسيليا (فرنسا) في آذار/مارس ٢٠١٢ (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد عسكروف

الممثل الدائم

لجمهورية أوزبكستان



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

الموارد المائية: أساس التنمية المستدامة والتقدم في المستقبل

أقيم في طشقند يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ مؤتمر دولي بعنوان "في سبيل المنتدى العالمي السادس للمياه - العمل المشترك من أجل الأمن المائي"، الذي تم بدعم من المجلس العالمي للمياه في إطار العملية العالمية للتحضير للمنتدى العالمي المقبل للمياه، الذي سيعقد في مرسيليا (فرنسا) في آذار/مارس ٢٠١٢.

في السنوات الأخيرة، أصبح حفظ البيئة ومواردها، التي يشكّل الماء واحدا من أهم مكوناتها، من المسائل الملحة بشكل متزايد. وحل المشاكل المتعلقة بتوفير المياه للسكان وللاقتصاد أمر يشغل بال المجتمع الدولي بأسره. وحسب البيانات الرسمية يوجد حاليا على كوكب الأرض أكثر من مليار شخص لا يحصلون على المياه النقية. وقد تتفاقم هذه الحالة في المستقبل حيث يزيد النمو السكاني المستمر، والتغيرات المناخية، من حدة نقص الموارد المائية.

والمشاكل البيئية في آسيا الوسطى، المرتبطة بجفاف بحر آرال، معروفة في جميع أنحاء العالم. ولكن هناك من لم يع هذه التجربة المريعة. فمحاولات تنفيذ مشاريع بناء السدود العملاقة على الأنهار العابرة للحدود، وتحويل مركبات الهندسة المائية القائمة، والتي قيد الإنشاء، إلى إنتاج الطاقة تثير قلقا مشروعا لدى غالبية سكان المنطقة. والآثار السلبية لمثل هذه الأعمال تنعكس على حياة الملايين من الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة، وعلاوة على ذلك، فإن آثارها أصبحت تتخذ بالفعل طابعا عالميا. وقد شدد الرئيس إسلام كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان على ذلك بشكل خاص في خطابه في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وقد شارك في المؤتمر الدولي الذي عُقد في طشقند، والذي يعد خطوة مهمة في عملية التحضير للمنتدى العالمي للمياه، أكثر من ٣٥٠ من الخبراء والعلماء البارزين، وعلماء البيئة، والمختصين في مجال إدارة المياه من ٣٢ بلدا، وممثلون لما يقارب ٣٠ من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية ذات النفوذ، منها الأمم المتحدة ووكالاتها، ومجلس المياه العالمي، والشراكة العالمية للمياه، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية

لأوروبا، والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، واللجنة الدولية للري والصرف، واللجنة الدولية للسدود الكبيرة، وغيرها من الهيئات.

وعرض الرئيس إسلام كريموف في خطابه أمام المشاركين في المؤتمر النهج الأساسية التي تتخذها أوزبكستان تجاه المشاكل الإقليمية المتعلقة بالاستخدام الرشيد للموارد المائية من الأهمار العابرة للحدود في المنطقة، والتي تلي في جميع الأزمات الاحتياجات وتفي بالمتطلبات الحيوية لأكثر من ٥٠ مليون شخص يعيشون في دول المنطقة الست. ودعا الرئيس الأوزبكي المشاركين في المؤتمر إلى إنشاء آلية للتعاون الإقليمي الفعال لضمان استخدام مياه الأهمار العابرة للحدود وفقاً للمعايير والقواعد الدولية المقبولة عموماً والتي تكفل المساواة وتبادل المنفعة والإنصاف لكل طرف من الأطراف، حيث أن لهذه المسألة أهمية عظمى بالنسبة لسكان المنطقة.

وأكد الرئيس كريموف أن "البشرية تواجه اليوم مهمة كبيرة - وهي حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة، وحمايتها من التهديدات والتحديات التي يمكن أن تجعل حياة الناس في حالة أسوأ وتنتهك نظام إدارة البيئة". وأشار الرئيس مراراً وتكراراً في الكلمات التي ألقاها في العديد من الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى إلى أن زمن الإدارة السيئة للشروات الطبيعية قد انتهى، وحث المجتمع الدولي على توحيد جهوده من أجل حماية البيئة، بطرق منها التصدي لآثار أزمة بحر آرال البيئية. وأكد مجدداً في خطابه أمام المشاركين في مؤتمر طشقند، على أن مسألة الاستخدام الرشيد والعادل للموارد المائية في المنطقة تظل بالغة الأهمية.

ويولى اهتمام كبير في أوزبكستان للتطبيق الواسع للإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويجري تحديث شبكات الري، وتعزيز المحاسبة المائية وتبذل جهود نشطة من أجل توعية الصناعات والجمهور، وتنطوي على تقديم حوافز اقتصادية لتوفير المياه. وكل هذه المبادرات جزء لا يتجزأ من الإصلاحات المتكاملة الواسعة النطاق التي يجري تنفيذها في البلد منذ السنوات الأولى من الاستقلال لصالح رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وأشار الخبراء الأجانب الذين شاركوا في المؤتمر إلى أن أوزبكستان مثال على الاستخدام الرشيد والحريص للموارد الطبيعية، واعتماد نهج فعال تدريجي ومتسق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمسائل التي نوقشت في المؤتمر مدرجة في جدول أعمال المنتدى العالمي السادس للمياه، وموضوعه "وقت إيجاد الحلول قد حان". وعُقدت في إطار مؤتمر طشقند "مائدة مستديرة" لكل واحدة من الأولويات التي تعكس المسائل الحيوية لمنطقة آسيا الوسطى في مجال حفظ موارد المياه واستخدامها. وتضمن برنامج المؤتمر، إلى جانب

الجلسات العامة، عقد سبعة اجتماعات مائدة مستديرة في موضوعات رئيسية ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى. وعُقد اثنان من اجتماعات المائدة المستديرة هذه في اليوم الأول للمؤتمر في موضوعي ”ضمان المياه للأجيال القادمة“ و ”توفير إمدادات مستدامة من المياه الصالحة للشرب“.

وقال رئيس المجلس العالمي للمياه، لويس فاشون، في خطابه إلى المؤتمر عن طريق الفيديو، إن زمن الحصول ”السهل“ على المياه قد ولى ودخلت البشرية حقبة جديدة هي حقبة الاستخدام المشترك للمياه. وأشار إلى أن الرؤية قد تغيرت باتجاه اتباع مفاهيم أكثر حرصاً على الطبيعة وعناية بها. وبفضل الجهود التي بذلها العديد من البلدان، منها بلدان آسيا الوسطى، جرى تمهيد الطريق لاتخاذ موقف أكثر مسؤولية تجاه الموارد المائية واستخدامها الرشيد المشترك. لقد أعلنت الأمم المتحدة حق كل شخص في الماء، ولا يمكن لأي احد أن يحرم شخصاً ما من هذا الحق الضروري للحياة. وينبغي أن يكون تقسيم المياه عادلاً بين البلدان، وبين الإنسان والطبيعة. وتمتلك شعوب دول آسيا الوسطى ثقافة غنية في مجال إدارة المياه وخبراتها في هذا المجال مهمة جداً في حل مشاكل المياه في جميع أنحاء العالم.

وظل المنتدى العالمي للمياه يُعقد مرة كل ثلاث سنوات منذ عام ١٩٩٧. وهو أكبر تجمع دولي مخصص لدراسة وضع الموارد المائية بكوكب الأرض، وحفظها واستخدامها. وموضوع المنتدى العالمي السادس للمياه الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ هو ”وقت إيجاد الحلول قد حان“. ومن بين الأولويات الاثني عشرة لجدول أعماله تحدد أن ست منها هي المسائل الأكثر أهمية بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى: كفالة الحصول على الماء والحق في الماء؛ والإسهام في التعاون والسلام من خلال المياه؛ وتحقيق التوازن في الاستخدامات المتعددة للمياه عن طريق الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وتوفير الأمن الغذائي؛ وتحسين نوعية الموارد المائية والنظم الإيكولوجية؛ والتكيف مع التغيرات المناخية والعالمية في عالم أخذ في التحضر. ومن الأولويات بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى تنظيم إدارة المسطحات المائية العابرة للحدود على أساس القانون الدولي، والتطبيق الواسع النطاق لإدارة المتكاملة للموارد المائية، والإصلاح الزراعي، ويشمل ذلك الري، على ذلك الأساس.

وقال رئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ميروسلاف يتتشا، إن النهرين العابرين للحدود في آسيا الوسطى، وهما أموداريا وسرداريا، يوفران منذ العصور القديمة الأساس للتطوير الهيدرولوجي والاجتماعي والاقتصادي للشعوب التي تعيش في المنطقة، ويساهمان في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية. ولذا، من الضروري اتباع نهج رشيد فعال، والتعامل بروح من المسؤولية، والعمل المشترك في إطار

التعاون الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية وحفظها. وتواصل الأمم المتحدة دعم جهود بلدان المنطقة الرامية إلى إيجاد حل متفق عليه لمشاكل حوض بحر آرال، ووضع آلية مقبولة للإدارة المتكاملة لموارده المائية، مع مراعاة مصالح جميع دول آسيا الوسطى. وتوفر الصكوك القانونية للأمم المتحدة أساساً متيناً لحل هذه المشاكل، إلا أن الوضع في مجال إدارة الموارد المائية والطاقة في المنطقة لا يزال معقداً جداً.

ويولى، منذ السنوات الأولى من استقلال أوزبكستان، اهتمام كبير لتحسين حماية البيئة والصحة العامة والظروف البيئية، ليس فقط في أوزبكستان، بل في جميع أنحاء منطقة آسيا الوسطى، ويشمل ذلك تحسين نوعية إدارة الموارد المائية وتعزيز حفظ المياه. وقد أصبح هذا المجال واحداً من أهم توجهات السياسة الحكومية ذات المنحى الاجتماعي في أوزبكستان، حيث تجري الإصلاحات بطريقة متكاملة وتدرجية ومتسقة. والنتيجة الباهرة لهذه السياسة هي ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار الاجتماعي في البلاد، والنمو الاقتصادي المستمر، وارتفاع دخل السكان.

وتجري في أوزبكستان صياغة وتحسين تشريعات وطنية لحماية البيئة، تفي بالكامل بالمعايير الدولية. ويجري تنفيذ برامج حكومية محددة الهدف وخطط عمل وطنية. وقد انضمت جمهورية أوزبكستان إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص، إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام ١٩٩٢ وغيرها من الصكوك القانونية الدولية المعنية باستخدام الموارد المائية العابرة للحدود.

وأصبحت الكارثة البيئية في منطقة بحر آرال معروفة اليوم في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى سياسة أوزبكستان في التصدي لآثار تلك الكارثة. وقد لفت رئيس جمهورية أوزبكستان في كلماته بكثير من المحافل الدولية الرفيعة اهتمام المجتمع الدولي عدة مرات إلى ضرورة اتخاذ تدابير شاملة لهذا الغرض. بمشاركة المجتمع الدولي. وبمبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، تم توقيع عدد من الإعلانات، وأنشئ الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، وعُقدت مؤتمرات دولية رئيسية بشأن هذا الموضوع، منها مؤتمر "المشاكل البيئية العابرة للحدود في آسيا الوسطى: تطبيق الآليات القانونية الدولية لحلها" الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكانت الوثيقة الختامية المعتمدة في ذلك المؤتمر هي إعلان طشقند البيئي، الذي أشار إلى ضرورة أن تسعى دول المنطقة إلى التعاون عبر الحدود، وفقاً للوثائق الأساسية للقانون الدولي، التي تحدد المبادئ الأساسية لاستغلال هذه الأنهار العابرة للحدود، بغرض منع حدوث ضرر للدول الأخرى الواقعة في أحواض هذه الأنهار.

وكانت أوزبكستان أول من شرع في وضع برنامج العمل المتعلق بتقديم المساعدة لمنطقة حوض بحر آرال وتنفيذه في إطار الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، والذي نُفذت منه بالفعل مرحلتان. واقترح الرئيس إسلام كريموف في اجتماع رؤساء الدول المؤسسة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إطاراً للمرحلة الثالثة من هذا البرنامج، التي من المؤمل تنفيذها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ولاحظ المشاركون في مؤتمر "في سبيل المنتدى العالمي السادس للمياه - العمل المشترك من أجل الأمن المائي" أنه يجري في أوزبكستان القيام بعمل ضخم من أجل حفظ الموارد المائية واستخدامها استخداماً رشيداً. وفي إطار الإصلاحات الواسعة النطاق التي يجري تنفيذها في البلد في مجال الزراعة، أنشئت جمعيات مستخدمي المياه، وقُلِّصت زراعة القطن بدرجة كبيرة، حيث أصبح لا يغطي الآن سوى ٢٥ في المائة تقريباً من المناطق المروية في البلاد. وعلى الرغم من التنمية المكثفة للاقتصاد الوطني، انخفضت كميات المياه المسحوبة من الأنهار. وهكذا، حيث انخفضت كميات المياه المسحوبة منذ تسعينات القرن الماضي من ٦٣ إلى ٥٢ كيلومتراً مكعباً. وأنفق أكثر من ١ مليار دولار على تحسين واستصلاح الأراضي في السنوات الأخيرة. ونظراً لتحسن حالة ٧٤٠.٠٠٠ هكتار تقريباً من الأراضي المروية - أُعيد بناء وتنظيف شبكات تجميع المياه وتصريفها، وتسوية الأراضي، وشراء المعدات اللازمة. وتُطبَّق في أوزبكستان على نطاق واسع أحدث النهج في حل مشاكل ندرة المياه، ومنها الإدارة المتكاملة للموارد المائية. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لتنفيذ مشروع واحد فقط من هذه المشاريع انخفض مجموع الكميات المسحوبة من شبكة مياه قناة فرغانة الجنوبية بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة. واليوم، تُطبَّق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البلاد في أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ هكتار من مساحات الأراضي المروية.

وقال عميد جامعة موسكو الحكومية للهندسة البيئية، ديمتري كوزلوف، إن شعوب دول آسيا الوسطى تثمنّ الماء منذ العصور القديمة بوصفه مصدر الحياة. وتدرّس تجربة أوزبكستان في مجال استصلاح الأراضي وحفظ المياه والإدارة الرشيدة للمياه، وتُستخدم بنجاح، في العديد من بلدان العالم. وأعرب نيابة عن شبكة الهيئات المعنية بتدبير المياه في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى عن امتنانه العميق للرئيس إسلام كريموف لاهتمامه المستمر بقضايا البيئة، وللسياسة المدروسة بتعمق والمتوازنة والموجهة نحو معالجة الوضع الحالي الصعب في المنطقة في استخدام موارد الأنهار العابرة للحدود.

ويرى المنسق الإقليمي للعملية الإقليمية الأوروبية للتحضير للمنتدى العالمي للمياه، والمدير التنفيذي للشبكة الدولية لمنظمات أحواض الأنهار، جان فرانسوا دونزير (فرنسا)، أن

المؤتمر الذي عُقد في طشقند بمشاركة جميع أصحاب المصلحة كان مهماً جداً لإيجاد حلول فعالة وملموسة في مجال الاستخدام المشترك للمياه. وقد لوحظ وجود مشاكل خطيرة في ما يتعلق بإمدادات المياه في آسيا الوسطى. ومما يبعث على السرور أن عملية التغلب على تلك المشاكل تجري بطريقة شفافة تماماً.

وأكد الخبراء الدوليون بشكل خاص في عروضهم، أنه حتى الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة أوزبكستان، لا تكفي لحل مشكلة حفظ الموارد المائية المحدودة في آسيا الوسطى واستخدامها بطريقة رشيدة. ويتطلب الأمر اتباع نهج متكامل يراعي مصالح جميع البلدان والشعوب التي تعيش في المنطقة. وتعطي أوزبكستان مثالا لهذا النهج.

وفي هذا الصدد، لوحظ أن مطامح دول المنطقة التي تقع في أعالي مسار النهرين الكبيرين - أموداريا وسرداريا في استغلال موارد المياه عبر الحدود في انتهاك صريح للمعايير الدولية المعمول بها تشكل مصدر قلق كبير. وقد جرى التأكيد على أن المسائل المتعلقة بالاستغلال المشروع للمياه في آسيا الوسطى لقيت صدى كبيراً لدى المجتمع العالمي. ومحاولات تنفيذ مشاريع في أعالي النهرين ببناء منشآت كهرومائية كبيرة وسدود عملاقة قد تسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه للنظام البيئي في المنطقة برمتها وتصبح مصدراً لكوارث من صنع الإنسان تخلف أضراراً اجتماعية - بيئية وإنسانية. وقد صُممت هذه المشاريع قبل أكثر من ٤٠ عاماً وعفا الزمن على خططها التقنية. ولكن الأمر الأهم هو أنها لا تأخذ بعين الاعتبار أن منطقة البناء المرتقب تشهد نشاطاً زلزالياً مرتفعاً، يصل إلى ٨ أو ٩ درجات، ويشهد على ذلك أنه على مدى السنوات الـ ١١٠ الماضية، حدث في هذه المنطقة أكثر من ٢٠ من الزلازل الكبرى. وعلى سبيل المثال، تقتضي إقامة المنشأة الكهرومائية في روغان بطاجيكستان بناء سد يكون الأعلى في العالم، إذ يصل ارتفاعه إلى ٣٣٥ متراً. وقد يؤدي بناؤه إلى حدوث زلزال مدمر يشكل خطراً هائلاً على حياة الإنسان.

وعلاوة على ذلك، وكما يتضح من حسابات خبراء مستقلين، فإنه في حال انهيار السد ستغمر المياه مساحة قدرها ١,٥ مليون هكتار، يقع عليها أكثر من ٧٠٠ مركز استيطاني في أراضي طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان وأوزبكستان، ويعيش فيها نحو ٥ ملايين شخص. وعند تحويل خزان روغان إلى إنتاج الطاقة الكهربائية، فإن نقص المياه في الموسم الزراعي يزداد بأكثر من ٢٢ في المائة في المتوسط، ويزداد بنحو الضعفين في بعض السنوات الجافة. وسيؤدي ذلك إلى حدوث جفاف، وظهور مناطق صحراوية واسعة، كما سيؤدي في الشتاء إلى أن تغمر المياه الأراضي الصالحة للزراعة والمستوطنات. وعليه،

جرى التأكيد في المؤتمر، على أن تنفيذ مثل هذه المشاريع سيكون محفوفاً بخاطر حدوث كوارث بيئية جديدة، أشد رهبة في نطاقها من أزمة بحر آرال بكثير.

وترى أوزبكستان أن من الأساس إجراء تقييمات إلزامية مستقلة بيئية وتقنية لتلك المشاريع بمشاركة خبراء دوليين، لكي يتحدد بوضوح امتثال تلك المشاريع لمبادئ القانون الدولي وقواعده المتعلقة باستخدام المجاري المائية العابرة للحدود، وكذلك للكشف عن أي عواقب محتملة لتنفيذها على السكان والاقتصاد والنظم الإيكولوجية بجميع الدول الواقعة في أحواض هذه الأنهار.

ناقش المشاركون في المؤتمر بشكل مستفيض في حوار مفتوح وبناء، المشاكل الإقليمية المتعلقة بالإمداد المضمون والمستدام للمياه لجميع مجالات النشاط البشري والبيئة مع مراعاة التغيرات الجارية في المناخ والآثار السلبية للأنشطة البشرية على الحوض المائي الواقع بين نهري أموداريا وسرداريا. وبناء على نتائج المناقشات التي دارت في المؤتمر اعتمدت الوثيقة الختامية. وأشار في تلك الوثيقة إلى أن المشاركين اتفقوا على المسائل المدرجة في جدول أعمال المنتدى العالمي السادس للمياه التي تشكل أولوية قصوى بالنسبة لمنطقتنا.

وقد سلم المشاركون في المؤتمر بضرورة أن تعتمد جميع البلدان في المنطقة قواعد القانون الدولي للمياه، وأن تمثل لها بأمانة، فهي قواعد ومبادئ يجب بمقتضاها أن تُستخدم الموارد المائية من الأنهار العابرة للحدود في إقليم أي دولة في المنطقة بطريقة لا تسبب ضرراً لدول المجرى المائي الأخرى، وألا تشيّد مشروعات الطاقة الكهرومائية بالأنهار العابرة للحدود إلا إذا كانت الاستنتاجات في تقييمات الخبراء الدوليين المستقلين إيجابية، وإذا وافقت دول المصب على ذلك.

وشددت الوثيقة على أهمية تعزيز التعاون بين دول المنطقة لتحسين فعالية الإدارة المشتركة والاستخدام المشترك لموارد المياه العابرة للحدود والهياكل التحتية لحفظ المياه، وتحسين استدامة إمدادات المياه وتطبيق التكنولوجيا الابتكارية.

وكما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن المشاركين في المؤتمر يدعون المجتمع الدولي والمشاركين في المنتدى العالمي السادس للمياه للمساعدة في تعزيز مبادئ النمو المستدام والحفاظ على التوازن البيئي في منطقة آسيا الوسطى.